الأمم المتحدة S/PV.8422



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٢

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد بلوك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

1843647 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/1016 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي والصين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة واحدة. ففي سياق يشهد استمرار أعمال عنف خطير من جانب الجماعات المسلحة، كما يتضح للأسف من الحالة الراهنة في ألينداو، مع ما يترتب على ذلك من خسائر فادحة يتكبدها السكان المدنيون والعاملون في المجال الإنساني وذوو الخوذ الزرق، كان من الضروري أن يؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه للبعثة ولسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

وحرصا على تعزيز توافق في الآراء، سعينا بلا كلل، من خلال المشاورات المكثفة، وبطبيعة الحال، مع احترام مواقف بعضنا بعضا، إلى تحقيق توازن دقيق بين مختلف المواقف المعرب عنها أثناء المفاوضات. وشارك جميع أعضاء المجلس بفعالية في هذه المفاوضات وأعربوا عن مواقف متباينة أحيانا، والتي لم ندخر جهدا للتوفيق بينها.

وفي هذا السياق، ندعو الجميع رسميا إلى تنفيذ القرار بنشاط وبحسن نية من خلال وضع مصالح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى فوق مصالحنا الوطنية. فلا يمكن القيام بعمل لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى باتباع نهج انفرادي وإقصائي، ولا باستخدام أساليب تتجاهل الحلول المقدمة من شركائنا الأفارقة أنفسهم – وفي المقام الأول، الاتحاد الأفريقي – ولا عن طريق مبادرات تشكك في قرارات مجلس الأمن.

وإذ أنتقل إلى ما ينبغي أن يكون في صميم اهتمامنا المشترك، ألا وهو، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أشدد هنا على ثلاث نقاط فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذناه للتو.

أولا، يحافظ القرار على شكل بعثة الأمم المتحدة، وولايتها القويين وهو أمر أساسي. وقد أثبتت بعثة الأمم المتحدة، التي تعمل في بيئة صعبة، مرارا أنها تستطيع العمل بشكل استباقي وبقوة، عند الاقتضاء، لحماية السكان المدنيين – ولا سيما أكثرهم ضعفا، أي النساء والأطفال – من خطر الجماعات المسلحة. والآن، بعد أن بلغت البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة بوصول الوحدات الأخيرة، التي جاءت نتيجة زيادة الحد الأقصى المأذون به لحجم القوات في العام الماضي، يحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة من مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على الحركة وتحسين أدائها التشغيلي. ويجب عليها أيضا تكثيف الجهود الجارية بالفعل لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكفالة عدم إفلات مرتكبيها من العقاب. وفي هذا الصدد، أشير إلى أهمية المحكمة الجنائية الخاصة والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، يعزز القرار أيضا دور البعثة، وفقا لتوصيات الأمين العام، في دعم العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت إشراف المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي ضرورة مطلقة أيضا. فالمبادرة الأفريقية تمثل عملية الحوار المباشر والجامع الوحيدة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، التي يمكن أن تسفر عن اتفاق سلام شامل.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإدماج البعثة في المبادرة الأفريقية، فضلا عن ضم الممثل الخاص إلى فريق الميسرين. كما نرحب بقرار دعم المبادرة الأفريقية من خلال مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونشدد على أهمية التعجيل بتعيينه في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية للنهوض بعملية السلام والمصالحة. وبموجب القرار، يمكن للبعثة أيضا تعزيز دعمها الفني للمبادرة الأفريقية ودور الوساطة الذي تضطلع به فيها، بالإضافة إلى الدعم الذي توفره بالفعل في المجالات التقنية واللوجستية والأمنية. كما سيتعزز دورها بوصفها جهة تنسيق للدعم الدولي للمبادرة الأفريقية.

ثالثا وأخيرا، يأذن القرار بتقديم البعثة دعما إضافيا إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشير بصفة خاصة إلى الدعم اللوجستي، ولكن المحدود، الذي ستتمكن بعثة الأمم المتحدة من توفيره للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تلقت تدريبا على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى أو حصلت على تدريب معتمد من البعثة، فضلا عن قوات الأمن الداخلي، بما يتيح إعادة انتشارها تدريجيا داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى والقيام بعمليات مشتركة لضمان سلامة السكان المحليين. وكانت المفاوضات بشأن هذه النقطة صعبة. وهذه حقيقة، ولا ينبغي أن تكون التوقعات غير واقعية.

إن بعثة الأمم المتحدة تعمل بالفعل مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى أو صدقت عليها، ويمكن بالتالي أن تواصل القيام بذلك من خلال تقديم دعمها اللوجيتسي بقدر ما تسمح به مواردها وداخل مناطق انتشارها.

وفرنسا تعي تماما الالتزام والتضحيات التي تبذلها البعثة وموظفوها من العناصر المدنية والشرطية والعسكرية من أجل تعزيز السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستواصل منحهم

دعمها القوي في الميدان وهنا في نيويورك. وسنواصل أيضا تقديم دعمنا الكامل للرئيس تواديرا وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عانى طويلا من هذه الأزمة. وأود أن أكرر مرة أخرى أن دافع فرنسا هو رغبتها في دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن هذا الدافع ينبغي أن يوجه عمل والتزام كل عضو من أعضاء المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب بحضور معالي السيد ستيف بلوك، وزير خارجية هولندا، وأعطيه الكلمة.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع في هذه القاعة بعد ظهر هذا اليوم، فإن أكثر من نصف سكان أفريقيا الوسطى يفرون من العنف المستمر هناك. إن الهجمات على المدنيين وأفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني مستمرة على الرغم من عملية السلام التي تقودها مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقوم بدور حيوي لدعم وحماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، نشكر فرنسا على جهودها وقيادتها في تيسير المناقشات بشأن ولاية البعثة، من خلال بذل جهود مكثفة للتوصل إلى حل توفيقي فيما بين جميع أعضاء المجلس.

وترحب مملكة هولندا بتجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. ويسرنا أن دور البعثة في العملية السياسية والولاية في ما يتعلق بحماية المدنيين قد تعززا بشكل كبير مُقارنةً مع ولاية العام الماضي. كما أننا نشعر بالارتياح إزاء المهمة الجديدة التي أنيطت بالبعثة والمتمثلة في تقديم دعم لوجستي محدود للقوات المسلحة في البلد التي دربتها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهذا أمر ضروري لتعزيز سلطة الدولة. تؤدي بعثة الأمم المتحدة أيضا دورا هاما في تنسيق المبادرات الدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن، التي ينبغي القيام بها بطريقة شفافة ومتسقة. ولهذه الأسباب، يؤسفنا أن الولاية لم تُعتمد بالإجماع. ونحث جميع أعضاء المجلس على العمل من أجل استعادة الوحدة في دعمهم لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويسرها أنها صوتت مؤيدة هذا التجديد للولاية. ونلاحظ أنه سيكون من الصعب على المجلس والبعثة مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في صنع السلام مع الجماعات المسلحة، وإعادة بسط سيطرة الحكومة على جميع أراضيها، وإرساء الأسس للسلام والرخاء لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مجموع ما لم يكن هناك وحدة وشفافية وتنسيق بصورة تامة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العنف في بانغي وبامباري وأليندو، ونرى أن القتال والأعمال ضد المدنيين تبيّن أهمية ضمان التنسيق بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة قبل إعادة نشر قوات الأمن، على النحو المأذون به في هذه الولاية. إننا نشعر بالقلق إزاء إمكانية انتقال جيش جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مناطق لم يكن متفق عليها سابقا مع الأمم المتحدة. وسنواصل الحث على إنشاء بروتوكول وطني للتفتيش على جميع هبات الأسلحة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بجميع الجهات المانحة التي تقدم تلك المساعدة، ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بتحقيق أعلى معايير الشفافية في التنسيق مع الحكومة والشركاء الآخرين بشأن المساعدة العسكرية، والتدريب والهبات. وفي بعض الحالات لم يكن التمييز واضحا بين الأنشطة التي تمثل مساعدة حكومية رسمية، وتلك التي تمثل أنشطة تجارية في القطاع الخاص، ولا تمت بصلة إلى التنسيق بين الجهات المانحة.

إن مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ليست منافسة. ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للغيرة في مساعدة أحد أفقر بلدان العالم على الخروج من أكثر من عقد من النزاع لتحقيق السلام والتنمية. ويجب أن تنسق عن كثب للتأكد من أن جهودنا المشتركة والأنشطة المتصلة تساعد في تحقيق أهداف مجلس الأمن دعما للسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما هو مأذون به في هذه الولاية، فإننا نحث على مواصلة التسريع بإحراز التقدم بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشجع جميع الدول الأعضاء على التحلي بالشفافية والتعاون التام مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة دعما للتوصل إلى حل سياسي للعنف.

وأخيرا، نلاحظ أن القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨) يتضمن إشارات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى سياسة الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، كما أعلنها البيت الأبيض في ١٠ أيلول/سبتمبر. وعلى وجه الخصوص، تكرر الولايات المتحدة التأكيد على استمرار اعتراضها المبدئي والثابت على أي تقرير وأي ولاية قضائية للمحكمة الجنائية الدولية على رعايا الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل بدون إحالة من مجلس الأمن أو الحصول على موافقة تلك الدولة. كما نود أن نكرر الإعراب عن الشواغل الأساسية والخطيرة بشأن التحقيق الذي اقترحته المدعية العامة للمحكمة مع موظفي الولايات المتحدة في سياق النزاع الدائر في أفغانستان. ويشير قرار اليوم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كدولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأنها قد وافقت على ممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية في إقليمها. ولا تزال الولايات المتحدة رائدة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وتواصل دعم العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. نحن نحترم قرار الدول التي اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي، فإننا نتوقع أن يُحترم أيضا قرارنا بعدم الانضمام وعدم إخضاع مواطنينا للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم يؤيد الاتحاد الروسي القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الذي اقترحه زملاؤنا الفرنسيون لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد امتنعنا عن التصويت ليس لأننا لا نؤيد البعثة أو لا نوافق على أي شيء يتعلق بها. بل على العكس من ذلك، نحن ممتنون لأنشطتها وتفاني حفظة السلام التابعين لها. والسبب في ذلك هو الطريقة التي اتبعت بشأن النص، ولا سيما في المراحل النهائية، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل مرة أخرى عن الأسباب الحقيقية وراء سلوك القائمين على صياغة القرار، الذين يبدو أنهم، خلافا لما نقوم به، يواصلون أداء لعبة صفرية النتيجة في أفريقيا. علاوة على ذلك، ووراء كل هذه العناصر، نحصل على لمحة عن موقف استمر لعقود بعد استقلال البلدان الأفريقية الذي حققته بكفاحها من أجل التحرر الوطني، ويعامل أراضيهم بوصفها محمية أو نوع من التركة في حلقة مفرغة حيث تلتقي عاصمة المستَعمِر بالمستَعمَر.

في جميع جولات مشاورات الخبراء، طلبنا أن تتم مراعاة شواغلنا وأن يجسد النص عددا من النقاط المبدئية التي تهدف في المقام الأول إلى زيادة شفافية التفاعلات مع الشركاء الدوليين في بانغي، وهو الأمر الذي تدعو إليه الوفود الغربية على الدوام، والاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة الإقليمية في عملية التوصل إلى تسوية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومرة أخرى، للأسف، لم يتم احترام رغبتنا في تحقيق عمل قائم على

الاحترام المتبادل في المجلس. لقد تم تجاهل آرائنا أثناء العمل بشأن مشروع القرار. علاوة على ذلك، رأينا في قرار محتوى القرار قيام القائمين على الصياغة بتجاوز سلطتهم لتأكيد أجندة وطنية أو تجسيد أولويات أقرب شركائهم. ولم يكن هناك أساسا أي جهد للتوصل إلى حلول توفيقية أو توافق في الآراء. لقد قدم لنا ما أطلق عليه حلول توفيقية لم تراع مطالبنا المشروعة، وتم إبلاغنا أن هذا هو أقصى ما يمكن للقائمين على الصياغة عرضه، لقد كان ذلك حدهم الأقصى. وما أريد أن أعرفه من الذي يقرر ما هو الحد الأقصى. إن حدهم الأقصى لا يمثل حتى حدنا الأدنى. ومن الناحية العملية، واجهنا واقع مسايرة الحالة كما قدمت باسم الحفاظ على وحدة مجلس الأمن، وقيل لنا، وليس للمرة الأولى، بقبوله أو رفضه.

وهذه ليست المرة الأولى التي نواجه بهذا في المجلس أو قيل بأن الوقت قد حان لوضع حد لثقافة الخطاب هذه، أو بالأحرى انعدامها. إن طريقة الموافقة على مشروع القار تؤكد مرة أخرى على مدى أهمية أن نغير النظام الحالي لصياغة مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس، الذي استولت عليه الترويكا الغربية.

فقد رفض القائمون على صياغة الوثيقة بشكل قاطع مراعاة عدد من شواغلنا السياسية القائمة على المبادئ.

وكانت نتيجة ذلك أن القرار لم يعكس أهمية مفهوم الترحيب بمبادرات السلام التي تتسق مع المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتسهم في هذه المبادرة. كما لم نسمع أية أسباب مقنعة أو واضحة وراء رفض الوفد الفرنسي رفضا قاطعا للصيغة الشديدة العمومية التي تصادف أن اقترحناها. ولكن من المؤكد أنه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما لم يتوصل المجلس إلى توافق آراء على أحد مشاريع القرارات، سحب مشروع القرار فورا بناء على طلب أحد الوفود. ولسبب ما لم نر باريس وهي تتخذ نهج متأنيا مماثلا نحو موقفنا.

إن الإيحاء بأن الاجتماع الذي عقد في الخرطوم وجمع للمرة الأولى مرة منذ وقت طويل قادة جماعات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى حول طاولة المفاوضات نفسها لا يتماشى مع المبادرة الأفريقية إيحاء خاطئ تماما. لقد سمعنا نوع الحجج نفسه في عام ٢٠١٥ حينما منعت فرنسا جهودا مماثلة لتحقيق السلام برفضها اتفاق نيروبي بين جماعتي المعارضة الرئيسيتين برئاسة فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا باختلاق ذريعة أن الاتفاق لا يتماشى مع الاتفاقات السابقة. ومنذ ذلك الحين شهدنا جميعا تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وازدياد الحالة الاجتماعية – الاقتصادية سوءا واستمرار المعاناة البشرية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير تحديدا إلى أننا أحطنا علما بوعد الوفد الفرنسي بإبراز أهمية عملية الخرطوم في وثائق مجلس الأمن في المستقبل. وسنراقب باهتمام لنرى الوفاء بذلك الوعد.

ومن المواضيع الأخرى التي لم تبرز في القرار الإسهام الرئيسي الذي قدمه في تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المدربون الروس، الذين يتواجدون في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على دعوة قادة البلد ويعملون على تحسين استعداد القوات المسلحة الحقيقي للقتال. وبدلا من ذلك، عاد القائمون بالصياغة إلى الوراء لتضخيم الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يعترف الأوروبيون أنفسهم بأنها تركز على تدريب الجيش في مجال حقوق الإنسان، وهو تحديدا أمر لن يساعده على ضمان الأمن والسيطرة في جميع أنحاء البلد.

ونرى أن الأمر الشديد الدلالة هو القصة المتغيرة المتعلقة بالموافقة في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) على الدفعة الثانية للأسلحة الروسية التي أرسلت مجانا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى استجابة لطلب رسمي قدمته بانغي. ويفترض أن يكون هناك توافق آراء على أهمية تعزيز قطاع الأمن الوطني، ولقد قدمنا ردودا عن جميع الأسئلة، ولكن يقال

لنا الآن إن البلد لا يملك مرافق تخزين مناسبة لتخزين الأسلحة. بيد أنه فيما يتعلق بعملية تسليم أخرى لـ ١٤٠٠ من المدافع الرشاشة التي قدمها الفرنسيون التي بالإضافة إلى ذلك لم تقدم من مخازنهم الخاصة بل صودرت من المهربين في ظروف مريبة تم العثور فجأة على مرافق التخزين. فما هو المنطق هناك؟ أم أنه أيضا مثال سيئ آخر على ازدواج المعايير؟ وعلى نحو ما يبينه ذلك، فإن البلدان الغربية، التي تسترشد بمصالحها الذاتية الضيقة، تضع العراقيل أمام إعادة بناء قوات جاهزة للقتال في جمهورية أفريقيا الوسطى واستعادة سلطة الحكومة الشرعية في جميع أنحاء البلد، بالرغم من كل التأكيدات على عكس ذلك.

وسيتعين على أن أخيب آمال من يستعدون للوم روسيا على جميع الخطايا المميتة في العالم. وبالمناسبة، كان من دواعي الدهشة أن نسمع من هيئة الإذاعة البريطانية اليوم – ويمكن لأعضاء المجلس أن يعثروا على ذلك في شبكة الإنترنت – عن بيان أدلى به مستشار الأمن الوطني للولايات المتحدة جون بولتون بشأن دور روسيا والصين في أفريقيا. ويمكن أن توجه الادعاءات نفسها التي وجهت إلى بلدينا أيضا إلى الولايات المتحدة. وفي الواقع ذلك ما يقوله المراسل في وصفه للحالة. ويمكن الاطلاع على البيان في الموقع الشبكي لهيئة الإذاعة البريطانية.

والواقع أن وحدة المجتمع الدولي في دعم تحقيق استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى لم تختف، وإدراكنا لأهمية تمديد ولاية بعثة حفظ السلام في ذلك البلد لا يزال قائما. ولكن لا يمكننا أن نقبل ذلك حينما، بحجة ما يسمى بالنوايا الحسنة فيما يتعلق بتعزيز الدعم المقدم لبانغي، فمن الناحية العملية يغرس القائمون بصياغة القرار فكرة الطابع غير العادي لجهودهم.

إننا نأمل أن يسود العقل في نهاية المطاف من أجل تحقيق مصالح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل روسيا عملها الفعال والسلمي لتحقيق استقرار الحالة وإرساء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن على استعداد للمشاركة في تعاون جدير بالاحترام وبناء مع أي شخص يرى ذلك. وثمة مجال لجميع من يريدون مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر فرنسا على جهودها في تنسيق صياغة القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨). لقد صوتت بولندا مؤيدة للقرار، ونشعر بالأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق الآراء عليه. ونرى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عنصر بالغ الأهمية في جهود المجلس لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتكتسي مسألة تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى أهمية قصوى، للبلد ولكامل منطقة وسط أفريقيا على السواء. وفي ذلك السياق، من الأهمية البالغة بمكان الحفاظ على موقف بناء في المجلس إزاء المسألة من أجل المساعدة على ضمان تحقيق الاستقرار الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ومن الأهمية الخاصة بمكان في الوقت الراهن توجيه رسالة واضحة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها مفادها أن مجلس الأمن متحد في دعم تطلعاتهما إلى تحقيق الاستقرار والازدهار.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور هام في صون السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتؤيد الصين تجديد ولاية البعثة. وفي هذا الأثناء، فإن الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية في إطار المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي الاعتراف بها وإقرارها على نحو إيجابي. وينبغي للقائمين بالصياغة أن يراعوا مراعاة كاملة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، ولا سيما جمهورية أفريقيا

الوسطى، وأن يأخذوها على محمل الجد. وينبغي أن يعمل القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨) على تعزيز توافق آراء المجلس، والحفاظ على وحدة المجلس وتوجيه إشارة إيجابية من المجتمع الدولي دعما لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالقيام بذلك وحدة يمكننا أن نسهم في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): تتخذ جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا خطوات هامة في النهوض بعملية السلام في إطار المبادرة الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتوازي، تقوم قواتها الأمنية الوطنية بتحسين قدراتها بالرغم من الحالة المضطربة والضعيفة للغاية في البلد، على نحو ما أظهرته الهجمات الأخيرة على المدنيين في ألينداو وباتانغافو. وأود أن أؤكد على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة الاستقرار والمضي قدما بعملية السلام، وأيضا في دعم حماية المدنيين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. ونود أن نشكر فرنسا على عملها بشأن القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٨). وأود أن أبرز بإيجاز أهمية ثلاثة مجالات محددة تم فيها تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ويتمثل المجال الأول في حماية المدنيين، بما في ذلك المنع والإنذار المبكر. والمجال الثاني هو الدور السياسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام. والمجال الثالث يتمثل في قدرات بعثة الأمم المتحدة على تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أؤكد على أن القرار يسلم بالآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا ويشدد على ضرورة إجراء الامم المتحدة وحكومات المنطقة تقييمات كافية للمخاطر والاستراتيجيات الطويلة الأجل. ولم تعتمد الولاية بتوافق الآراء. ولكننا نناشد جميع أعضاء المجلس أن يتحدوا في دعمهم لجمهورية أفريقيا الوسطى ولبعثة الأمم المتحدة، ونعلم أنه سيتحدون.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار وبالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن.

إن وفود إثيوبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار ترحب باتخاذ القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة إضافية. لقد صوت أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة مؤيدين للنص، الذي يشكل دعم المجتمع الدولي الواضح لجهود السلام التي يبذلها شعب أفريقيا الوسطى. ومع ذلك نشعر بالأسف لأن تأجيل اتخاذ القرار لمدة شهر لم يمكننا من التغلب على الصعوبات وبعث روح التوافق اللازمة للتوصل إلى توافق الآراء على النص، وهو أمر كان من شأنه أن يكفل بشكل كامل شرعية وجود البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى أي حال، يودّ أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة التشديد على أنه يجب أن نسترشد في قراراتنا حصراً بالمصالح الفضلى لجمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها، الذي عانى الكثير من استمرار الأزمة القائمة في البلد. ونحن مقتنعون بأن تجديد الولاية القوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى سيتيح لها الاضطلاع بمهامها ذات الأولوية المتمثلة في حماية المدنيين ودعم عملية السلام السياسية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان أفريقيا الوسطى المحتاجين إليها.

كما يؤكد المجلس مجددا، من خلال القرار الجديد، على دعمه للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إذ يعزز دورَ بعثة الأمم المتحدة في قيادة هذه المبادرة بهدف توطيد الحوار المباشر والشامل بين مختلف الجهات

الفاعلة. ويؤيد المجلس أيضا مشاركة الممثل الخاص للأمين العام في فريق الميسرين التابع للمبادرة، مما يدل على اهتمامه بالعملية السياسية، التي تمثل من دون أي شك الإطار المناسب للتوصل إلى حل دائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، يرحب أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة بتعزيز الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق بسط سلطة الدولة، ونشر قوات الأمن والحفاظ على سلامة البلد الإقليمية. وما من شك في أن هذا الدعم يشكل أداة أساسية في معالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، تعرب إثيوبيا، وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار عن دعمها لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشجعها وجميعَ الجهات المعنية على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، في جهودهما الرامية إلى حل الأزمة بغية إعادة إحلال السلام والاستقرار الدائم في هذا البلد الشقيق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي كوت ديفوار رئاسة المجلس هذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة بغية اعتماد القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن على ما قدموه من دعم لاعتماد القرار وعلى ما تحلّوا به من شعور قويّ بالمسؤولية لم يفارقهم خلال المشاورات الطويلة التي أجروها. أقول هذا لأننا في حين نتردد في الأمم المتحدة، بوجه عام، وفي مجلس الأمن، بوجه خاص، فإن الحالة على أرض الواقع بالغة الخطورة وتقتضي منا اهتماما متضافراً.

وكما لاحظنا بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8378) عندما قدّم الأمين العام تقريره (S/2018/922) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال الحالة هشة بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، وبخاصة عناصر ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات ”أنتي بالاكا“. ويستحيل المدنيون والعاملون في المجال الإنساني والقوات الدولية هدفا تترصده دوامة العنف هذه. وعلى الرغم من الدعوات الموجهة إلى الجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها والمشاركة في عملية السلام، فإنها تردّ باستعراض قوتها، على النحو الذي شهدناه في نديلي في الأسابيع الأخيرة.

وأود أن أشدد على أهمية الفقرة ٦٦ من التقرير، التي تؤكد على ضرورة ممارسة ضغط عسكري ملائم ومطرد وذي مصداقية يحول دون تزايد قوة الجماعات المسلحة أو توسعها بقدر أكبر. ومن المؤسف أنه الواقع المحزن الذي نشهده الآن. وفي الواقع، فإن الأحداث المؤسفة التي شهدتها مؤخراً باتانغافو وبامباري ولا سيما أليانداو بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وإيبي بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر، حيث استهدفت هجمات طائشة وفتاكة مواقع تأوي المشردين، تُبيِّن بما فيه الكفاية بعض أوجه القصور التي تنطوي عليها البعثة.

وقد أرغم استمرار النزاعات أكثر من مليون من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على مغادرة ديارهم بسبب إضرام النار فيها، أو هدمها أو كتدبير وقائي. واعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر، أبلغت اللجنة المعنية بالتنقلات السكانية عن ٣٩٦ ٦٤٣ مشردا داخليا فيما أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ٥٧٣ ٢٤٢ لاجئا في البلدان المجاورة. ويشكل الأطفال أكثر من نصف الأشخاص المشردين. وفي عام ٢٠١٨، تم تحديد عدد متزايد من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين

عن ذويهم – زهاء ٧٠٤ أطفال – عقب عملية تشريد قسري. أما فئات السكان الأشد تضررا فهم المشردون والأسر المضيفة والأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع.

ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى حبيسة شرك دوامة العنف التي امتدت إلى أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك المناطق التي كانت تعتبر في السابق مستقرة نسبيا. ولا تزال التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ترتكب في ظل الإفلات من العقاب، مما أدى إلى اشتداد حدة التوتر في أنحاء عدة من البلد. وقد أدى ذلك إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية، وأثار مخاوف من أن يكون البلد بصدد التخبط في أزمة إنسانية أشد خطورة. ولا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، يعانون من آثار النزاع، وهم عرضة على نحو متزايد للمخاطر التي تهدد الأمن وتجعل احتياجاتهم الإنسانية ملحة أكثر من أي وقت مضى. واليوم، يمثل كل شخص من أصل خمسة أشخاص مشرداً أو لاجئا بسبب التجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

وتتعلق الأزمة في المقام الأول بمسألة الحماية وتقتضي من جميع الأطراف الالتزام بحماية المدنيين. وما زال النساء والأطفال يتحملون وطأة النزاع. إذ يتزايد عدد النساء اللائي تعرضن للعنف.

وفي ضوء التحديات الأمنية التي تواجه البلد، لا بد من النظر بجدية في نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي من شأنها أن تخفف من الحماس العدائي الذي يُحرك الجماعات المسلحة في أماكن تواجدها. ويعزى تراجع الخروقات الأمنية في بانغي وبانغاسو وباوا وفي عدة محافظات في غرب البلد إلى النشر المشترك الواسع النطاق للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات بعثة الأمم المتحدة. وتدعو حكومة أفريقيا الوسطى مجلس الأمن إلى أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي لإعادة توزيع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الحاميات الموجودة في جميع أنحاء البلد.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن، وبالإضافة إلى تدريب الأفراد على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن بعض البلدان المجاورة، بما في ذلك رواندا والكاميرون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، تقدم التدريب أيضا. ونشير أيضا إلى أن الاتحاد الروسي قدم، على المستوى الثنائي، الدعم لقواتنا من خلال توفير التدريب على الأسلحة والقتال للعناصر التي دربتها في السابق بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعيد نشر هذه القوات لاحقا إلى الميدان بالاشتراك مع البعثة. إن وجود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، المجهزة بأدوات العمل الخاصة بها في جميع أنحاء البلد، يشكل ضمانا لأمن السكان المدنيين، ويحمي الخدمات اللامركزية للدولة، ويشكل عاملا مهما يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وبالإضافة إلى تجديد الولاية الأساسية للبعثة، التي تركز على مهام معينة ذات أولوية، بما في ذلك دعم العملية السياسية وعملية المصالحة وحماية المدنيين، فإن القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨) يعهد إلى البعثة بمهام أخرى لا تقل أهمية، مثل المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة، وتقديم دعمها المتكامل للمبادرة الأفريقية وضم الممثل الخاص للأمين العام كعضو كامل العضوية في فريق الميسرين.

إننا نرحب ترحيبا حارا بتلك المبادرات، ومن المهم في هذا السياق ضمان تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها الجديدة بشكل ملائم، وهي مسؤولية تقع على عاتق جميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة. وتعيد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من جانبها تأكيد دعمها القوي والحاسم للمبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة تحت قيادة الاتحاد الأفريقي.

وتعرب الحكومة عن تقديرها التام لاقتراح تعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأختتم بتأكيد امتناننا لتعبئة المجلس والمجتمع الدولي بأسره باسم البعثة والسلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. يجب علينا تعزيز التقدم الذي تحقق في عدة مجالات، من أجل المضي قدما صوب إيجاد حل للأزمة. ونكرر الإعراب عن شكرنا الصادق لدعم المجلس الثابت للرئيس تواديرا في سعيه لتحويل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلد تصبح فيه الحياة رغدة. ونواصل التنويه بالبلدان المساهمة بقوات التي فقد مواطنوها أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة لحماية سكان أفريقيا الوسطى، سوف نحملهم دائما في قلوبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.